الأمم المتحدة

A/C.2/72/SR.5

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
23 October 2017
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد يورغنسن ..... (إستونيا)
لاحقا: السيدة لوي ..... (سانت لوسيا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-17378 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتِحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥

المناقشة العامة *(تابع)*

١ - **السيد بولاجي** (نيجيريا): قال إن السياسة الوطنية التي يتبعها بلده بشأن السكان من أجل التنمية المستدامة هي سياسة جرت مواءمتها مع كل من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وكذلك مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وتتناول هذه الخطة قضايا النساء والفتيات في مجالات الصحة والتعليم والقضاء على العنف، وتؤكد على تحسين مستويات المعيشة لجميع النيجيريين.

٢ - وأضاف قائلاً إن عدم تخلف أحد عن الركب سيتطلب شراكات ملموسة وقابلة للبقاء. وإن نيجيريا تأمل بأن ترى تنفيذاً فعلياً للخطة الحضرية الجديدة في إطار تنشيط برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بقيادة مقتدرة تنفع البلدان المتقدمة النمو والنامية معاً. ونيجيريا هي من بين البلدان التي تلمس آثار التصحر. فعلى وجه الخصوص، تقلصت بحيرة تشاد بنسبة ١٠ في المائة من حجمها الأصلي على مدى العقود القليلة الماضية مما أجج الهجرة والنزاع على نطاق واسع. وأشار إلى إن حكومته وضعت السياسات اللازمة لحماية البيئة ومكافحة الجفاف والتصحر والتصدي لتغير المناخ. ودعا المجتمع الدولي إلى تنفيذ الاتفاقيات ذات الصلة، بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وقرار الجمعية العامة ٢١٩/٧١ بشأن مكافحة العواصف الرملية والترابية.

٣ - واستطرد قائلاً إن بلده استضاف في حزيران/يونيه ٢٠١٧، بالتعاون مع النرويج والمنظمات الإنمائية، مؤتمرا للنهوض بأهداف قرار الجمعية العامة ٢١٣/٧١ بشأن تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من أجل تعزيز التنمية المستدامة. وقال إن وفده يحث الدول الأعضاء على استكمال وتنفيذ ذلك القرار بهدف تعزيز الردع وتيسير استرداد الأصول. وإن نيجيريا تبذل، من جانبها، جهوداً لتخفيض التكاليف وتقليص الفترات الزمنية لممارسة الأعمال التجارية.

٤ - واختتم قائلاً إنه لا بد من تسخير الجهود الإقليمية والمتعددة الأطراف تسخيراً تاماً لتعزيز جميع مصادر تمويل التنمية وضمان التآزر بين أهداف التمويل على نطاق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وأشار إلى أن التدفق الحر للاستثمار الخاص، الأجنبي والمحلي على السواء، مفيد للاقتصادات الوطنية وحيوي للتنمية المستدامة. وقال إن وفده يدعو، في معرض تسليمه بأهمية الشفافية، إلى إقامة نظام مالي دولي عادل ومنصف يراعي الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية على النحو الواجب.

٥ - **السيدة مارتينيك** (الأرجنتين): قالت إن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده هدف يتزامن مع الهدف الوطني المتمثل في القضاء التام على الفقر الذي وضعته حكومتها للأرجنتين. والتعليم الشامل للجميع والعمل اللائق وحقوق الإنسان هي أهداف تندرج في صلب استراتيجية بلدها للتنمية المستدامة.

٦ - وأضافت قائلة إن الأرجنتين ستستضيف المؤتمر العالمي الرابع المعني بالقضاء المستدام على عمل الأطفال في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وإن منظمة العمل الدولية تفيد بأن ما يزيد عن ١٥١ مليون طفل تتراوح أعمارهم بين خمسة أعوام و ١٧ عاماً هم ضحايا عمل الأطفال - إذ يقوم ٧٢ مليون منهم بأعمال خطيرة. وقالت إن الدول الأعضاء تُحَث على المشاركة بنشاط في هذا المؤتمر من أجل توليد الزخم السياسي اللازم لضمان القضاء على عمل الأطفال ضمن الإطار الزمني الذي حددته خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٧ - واختتمت قائلة إن مؤتمر قمة مجموعة العشرين الأول على الإطلاق الذي سيُعقد في أمريكا الجنوبية، والمقرر أن تستضيفه الأرجنتين في عام ٢٠١٨، سيكون الفرصة التي تسمح لبلدها بتقديم وجهة نظر بلدان الجنوب وللمشاركين بالتركيز على المسائل التي تؤثر على البلدان النامية. ومن المقرر أن يُعقد أيضاً المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية في الأرجنتين، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧؛ ومن المهم أن يؤكد المؤتمر من جديد دور منظمة التجارة العالمية باعتبارها حجر الزاوية في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وقالت إن بلدها سيستضيف في عام ٢٠١٩ مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ما يدل على التزام حكومتها بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٨ - **السيد مينديس غراتيرول** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال من الضروري وضع نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يشمل المعاملة التفضيلية ويقوم على التضامن والتعاون والتكاملية واحترام سيادة الشعوب إذا ما أريد تحقيق نتائج ملموسة في إطار خطة عام ٢٠٣٠. ولا بد من أن يرتكز تمويل التنمية على أساس عدم وجود نهج واحد يناسب الجميع، وأن تضطلع الدول الأعضاء بدور أساسي في تحديد أولوياتها الوطنية. وقال إن حكومته تواصل، في هذا الصدد، بذل

قصارى جهدها لإشراك المجتمعات المحلية والحركات الشعبية المنظمة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة فيما تبذله من جهود وطنية للقضاء على الفقر وعدم المساواة. واستطرد قائلا إن السيطرة السيادية للدول على مواردها الطبيعية أمر حيوي لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

٩ - وأضاف قائلاً إن فنزويلا ترفض التدابير الاقتصادية أو المالية أو التجارية الأحادية الطرف التي تمس حق الدول في تقرير المصير وتهدد سيادتها. وهذه التدابير لا تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب، بل تعيق أيضاً التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما في بلدان الجنوب. وأشار إلى أن البلدان والشعوب التي ترزح تحت الاحتلال الأجنبي والاستعماري تواجه بالمثل عقبات تلحق الضرر باقتصاداتها الوطنية وتعرض للخطر تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠.

١٠ - واستطرد قائلاً إن الاستجابات المتعددة الأطراف لتغير المناخ تكتسي أهمية حاسمة. وإن حكومة بلده تؤكد من جديد التزامها بمكافحة الاحترار العالمي عبر إيداع صك تصديقها على اتفاق باريس. وقد تصدرت فنزويلا جهود الإغاثة في أعقاب الأعاصير هارفي وإيرما وماريا.

١١ - واختتم قائلاً إن فنزويلا تعزز جهود التكامل الإقليمي والدولي الهادفة إلى إيجاد ''مجتمع معرفة'' يكون محوره الإنسان ويوجه نحو التنمية. وينبغي أن يدعم التعاون على المستويين الإقليمي والعالمي بناء القدرات التكنولوجية الوطنية ووضع استراتيجيات التكنولوجيا الإقليمية.

١٢ - **السيدة باوس** (كرواتيا) قالت إن التنسيق فيما بين الحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة يعد حاسما لمعالجة الأولويات وتحقيق النتائج في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وقالت إن بلدها سيبذل قصارى جهده للمساهمة في وضع سياسة إنمائية أوروبية جديدة. وكرواتيا، بصفتها بلداً لديه تراث بحري طويل يفتخر به، ترحب بالاختتام الناجح لمؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

١٣ - وأضافت قائلة إنه، بالنظر إلى الترابط بين تحديات المناخ والتحديات البيئية، فإنها ستتطلب تطبيقاً صارماً لمبدأ المسؤولية العامة والمشتركة. وإن بلدها، بوصفه طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، سيظل ملتزما بالابتكارات والتكنولوجيات والمنتجات التي تساعد على مواجهة التحديات التي يطرحها تغير المناخ.

١٤ - واختتمت قائلة إن اعتماد الخطة الحضرية الجديدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) يعكس التزام المجتمع الدولي باستراتيجية عالمية جديدة للتنمية الحضرية. وإن استراتيجية كرواتيا وبرنامجها للتخطيط العمراني يوليان اهتماما خاصا لتنمية المدن لمصلحة جميع الأجيال من أجل التخفيف من هجرة الشباب وحفز الإنعاش الديمغرافي. وأعربت عن سرورها لأن الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة سيكون محور المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٨، تحقيقاً لغرض جعل المدن شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود والاستدامة.

١٥ - **السيدة عبد المحسن** (البحرين): قالت إن بلدها حقق الأهداف الإنمائية للألفية إلى حد كبير، وهو مصمم على تكرار هذا النجاح فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وقد اتخذ عددا من الخطوات لمواءمة خطته الاقتصادية واستراتيجيته الإنمائية الوطنيتين مع هذه الأهداف. وفي إطار الشراكة مع المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنامة، أشارت إلى أن حكومة بلدها قد وضعت وثيقة برنامج قطري للفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢٠ تحدد استراتيجيات للأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال والمسنين، وأنشأت أيضاً وحدة للطاقة المستدامة للانتقال بالبلد نحو مصادر الطاقة المتجددة والمتنوعة التي ستساعد على مكافحة الاحترار العالمي وتعزيز النمو الاقتصادي معاً.

١٦ - وأضافت قائلة إن البحرين أطلقت مبادرات عديدة لدعم خطة عام ٢٠٣٠. وإن البحرين أطلقت، في منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عُقد في مقر الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، جائزة الملك حمد التي تهدف إلى تشجيع مشاركة الشباب في الجهود المبذولة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأطلقت أيضا جائزة الأميرة شيخة بنت إبراهيم آل خليفة لتمكين المرأة. واختتمت بيانها قائلة إن البحرين استضافت في نيسان/أبريل ٢٠١٧ المؤتمر الدولي التاسع للشباب، الذي ضم أكثر من ١ ٠٠٠ شاب ومسؤول من الحكومات والمنظمات الدولية لمناقشة أهداف التنمية المستدامة.

١٧ - **السيد موندانـدا** (زامبيا): قال على الرغم من أن زامبيا حققت بعض النمو الاقتصادي، فإنها لا تزال تعاني من مستويات

الفقر العالية، ولا سيما في المناطق الريفية. وقال إن بلده يسجل معدلاً وطنياً للفقر يبلغ ٥٤,٤ في المائة. وأشار إلى أن أحدث خطة وطنية للتنمية تسعى إلى معالجة هذه المسألة عبر سبل منها تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات باعتبارهن من أهم المساهمين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٨ - وأضاف قائلاً من الضروري أن تُبذل الجهود لتحسين حصة البلدان النامية، مثل بلده، في التجارة الدولية والوصول إلى الأسواق، بما في ذلك التجارة الأقاليمية، وبخاصة فيما بين البلدان الأفريقية، تمشيا مع خطة عام ٢٠٦٣. وإنه لا بد من إقامة نظام تجاري دولي شامل ومبني على القواعد ومفتوح وشفاف ويمكن التنبؤ به وجامع وغير تمييزي، على النحو المتفق عليه في خطة عمل أديس أبابا. والوصول التفضيلي إلى الأسواق ونقل التكنولوجيا هما أمران أساسيان لتحسين كل من الإنتاجية الزراعية والصناعية، ولجعل الاقتصاد أقل اعتمادا على صادرات السلع الأساسية.

١٩ - واختتم بيانه قائلاً إن للنظام المالي الدولي دوراً حاسماً في مساعدة البلدان النامية على إدارة الديون وتمويل التنمية. وإن بلده ملتزم بتحمل أعباء ديونه الخارجية. وإن زيادة التنوع في مصادر التمويل الخارجي، والزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية والآليات الفعالة من أجل التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة هي مسائل بالغة الأهمية لأفريقيا.

٢٠ - *السيدة لويس (سانت لوسيا): تولت رئاسة الجلسة.*

٢١ - **السيدة سيمونيان** (أرمينيا): قالت مع أن خطة الأمين العام للإصلاح قد أحرزت التقدم، فمن المهم أن تواصل اللجنة تركيزها على النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة. ويحظى التعاون الإقليمي والدولي، وكذلك إقامة الشراكات مع القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، بأهمية حاسمة لتعبئة الاستثمارات للمشاريع المؤثرة اجتماعيا وبيئيا. ومن الضروري أن يولي كل من النظام المالي الدولي ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية الاهتمام الكافي للبلدان متوسطة الدخل. وأرمينيا، باعتبارها بلداً نامياً غير ساحلي، تؤكد بصفة خاصة الحاجة إلى ممرات العبور لتعزيز التجارة، والقدرة على الاتصال، والتنقل، والسياحة.

٢٢ - وأضافت قائلة إن بلدها قد استضاف في آذار/مارس ٢٠١٧ أول مؤتمر قمة بشأن أثر الاستثمار من أجل التنمية، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومبادرة الأثر الاجتماعي للمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال. وقالت إن أرمينيا تضع الأطر المؤسسية اللازمة لمواءمة أولوياتها واستراتيجياتها الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة. وأشارت إلى أنها أنشأت، في إطار الشراكة بين مكتب رئيس الوزراء والفريق القطري للبرنامج الإنمائي، المختبر الابتكاري لأهداف التنمية المستدامة، الذي تلقى التوصيات من بعثة أخيرة لتعميم السياسات وتسريع تنفيذها ودعمها من البرنامج الإنمائي.

٢٣ - واختتمت بيانها قائلة إن وفدها يثني على عمل اللجنة الإحصائية ويرحب باعتماد كل من إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة والغايات التي وضعها فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، التي تشارك أرمينيا فيه بصفتها عضواً. وقالت إن للجان الإقليمية للأمم المتحدة دورا تؤديه في بناء القدرات الوطنية في مجال جمع البيانات. وإن بلدها أخذ يشارك بهمة، في إطار لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، في أعمال مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين، الذي كان من المقرر أن يعقد اجتماعه السنوي في يريفان، في الأسبوع التالي.

٢٤ - **السيد كافل** (نيبال): قال إن الجهود الجارية الرامية إلى إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ينبغي أن تولي اهتماما خاصا للبلدان غير الساحلية أو الجزيرية من أقل البلدان نمواً، وهي البلدان الأشد احتياجاً في العالم. وأدركت نيبال بعد تجربة الأهداف الإنمائية للألفية أن التحدي يكمن في التنفيذ.

٢٥ - وأضاف يقول إن بلوغ السلام والأمن والرخاء سيظل بعيد المنال ما دام الفقر قائما. وإن انعدام المساواة في الفرص ليس وضعاً غير سليم أخلاقياً فحسب، بل هو أيضا عديم الكفاءة اقتصادياً وأحد عوامل زعزعة الاستقرار اجتماعياً. ويجب أن تكون كل من فرص العولمة ومنافعها أكثر شمولا. وشدد على الحاجة إلى تنفيذ اتفاق باريس، مع التركيز على العدل المناخي على أساس مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكنها متباينة. كما ينبغي تيسير حصول البلدان الأشد احتياجا على تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ.

٢٦ - واستطرد قائلا إن الأولوية الملحة لبلده هي الخروج من وضع أقل البلدان نمواً. وشدد على أهمية الانتقال السلس والمستدام من فئة أقل البلدان نمواً، على النحو المتوخى في إعلان كاتماندو لعام ٢٠١٤ الصادر عن رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي من خلال كفالة دعم دولي معزز ومنتظم ومتواصل. وفي إطار استعداد نيبال للانتخابات في أعقاب عملية سلام ناجحة، فإنها لن تدخر أي جهد لتسريع التحول الاجتماعي والاقتصادي. وستكون المتابعة

القوية والاستفادة من الإمكانات الكاملة التي يتيحها التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، عاملا أساسياً لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على نحو فعال.

٢٧ - **السيد شافا** (زمبابوي): قال إنه يلزم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بطريقة متوازنة ومتكاملة. وناشد جميع الشركاء في التنمية توفير ما يكفي من موارد مالية يمكن التنبؤ بها، والدعم المستهدف في مجال بناء القدرات، ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وفي الوقت نفسه، شدد على أهمية تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني واحترام الحيز السياساتي لكل بلد.

٢٨ - وأضاف يقول إن خطة عمل أديس أبابا اعتبرت تعبئة الموارد المحلية عنصراً محورياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب ذلك بيئة دولية تمكينية تشمل نظاماً ضريبيا ونقديا وتجاريا متسقاً ومتعاضداً ومستقراً وغير تمييزي؛ وحوكمة اقتصادية عالمية معززة ومحسنة؛ وآليات مستدامة لإعادة هيكلة الديون. وتحتاج البلدان النامية إلى الدعم لبناء القدرات المؤسسية لإدارة الضرائب. غير أنه شدد على أن تعبئة الموارد المحلية ينبغي ألا يُستخدم ذريعة للتهرب من الالتزامات في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية.

٢٩ - وتابع قائلا إن معالجة اختلالات التجارة العالمية والتفاوتات التي تتسم بها تستلزم التعجيل باختتام مفاوضات جولة الدوحة. وأعرب عن أمله في أن يسفر المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية، المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، عن نتائج إيجابية. وقال إن النظام الضريبي الدولي القائم يخدم مصالح نخبة قليلة من البلدان الغنية. وتمثل الأمم المتحدة المحفل العالمي الوحيد لمناقشة المسائل الضريبية الدولية. وينبغي الارتقاء بلجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية لتصبح هيئة حكومية دولية لضمان تلقيها ما يكفي من الموارد، كما ينبغي إشراك المزيد من الخبراء من البلدان النامية في عملها. وختم بيانه بحث الشركاء في التنمية على تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء من أجل تعزيز قدراتها على مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة.

٣٠ - **السيد الناكوع** (ليبيا): قال إن الجهود المبذولة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ينبغي أن تولي اهتماما خاصا للبلدان في حالات النزاع وما بعد النزاع، ولا سيما في أفريقيا والشرق الأوسط. ولن تستطيع البلدان مثل بلده تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل انعدام الأمن والاستقرار. ففي بلده، أدى عدم الاستقرار إلى زيادة الهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر. ولا ينبغي تحميل بلدان المرور العابر وحدها المسؤولية عن الهجرة غير الشرعية، بل يتعين أن تعالجها الجهود الإنمائية في بلدان المنشأ بمساعدة من بلدان المقصد.

٣١ - وأضاف يقول إن بلده أيضا من البلدان التي عانت من تهريب أصولها إلى الخارج. وينبغي للبلدان التي تستقر فيها الأصول المهربة ألا تسمح بأن تصبح ملاذات آمنة، بل ينبغي أن تساعد في إيجاد الأصول المسروقة وإعادتها بحيث يمكن استخدامها لتمويل التنمية والبنى التحتية. ودعا الأمم المتحدة إلى إنشاء آلية عالمية لمكافحة التهريب، بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٣٢ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بتقرير الأمين العام بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ (A/72/124-E/2018/3). وقال إن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بحاجة إلى الانتقال من مجرد التصدي للنزاعات بعد أن تشتعل إلى نهج أكثر استباقية يركز على الوقاية من الأزمات بدلاً من إدارتها. ويمر الطريق إلى السلام المستدام عبر التنمية المستدامة. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة أن تنسق جهودها لتجنب ازدواجية الجهود، وينبغي لها أن تهدف إلى تحقيق التمثيل الجغرافي المنصف في جميع التعيينات.

٣٣ - **السيد صيقل** (أفغانستان): قال إنه على الرغم من التحديات التي تواجه بلده بالنظر إلى كونه في طليعة الكفاح ضد الإرهاب والتطرف العنيف، تلتزم أفغانستان تماما بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛ وتعمل حكومة بلده على إشراك المجتمعات المحلية في عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وعلى إدراج هذه الأهداف في الإطار الوطني للسلام والتنمية.

٣٤ - وأضاف يقول إن البلدان في حالات النزاع وحالات ما بعد النزاع تواجه تحديات فريدة في تحقيق التنمية المستدامة، لأن النزاع لا يعيق التنمية فحسب بل يقوض ما تحقق من إنجازات على مدى عقود. وتظل أقل البلدان نمواً، التي تشكل ربع أعضاء الأمم المتحدة، بعيدة كثيراً عن تحقيق العديد من غايات أهداف التنمية المستدامة. وبناء على ذلك، يتوقف نجاح خطة عام ٢٠٣٠ على التقدم الذي ستحرزه تلك البلدان في الـ ١٣ سنة القادمة. ومن أجل تيسير إدماج البلدان النامية غير الساحلية في الاقتصاد العالمي، من الأهمية بمكان معالجة مشكلة ارتفاع التكاليف التجارية التي تواجهها، فضلا عن أوجه القصور في هياكلها التحتية في مجالات النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة.

٣٥ - وتابع قائلا إن وفد بلده يؤكد من جديد الأهمية الحاسمة للمساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، ودعا جميع الشركاء في التنمية إلى تخصيص ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من مساعداتهم الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً. وفي هذا السياق، رحب بإنشاء بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، ودعا الشركاء في التنمية إلى تعبئة الموارد لكفالة عمله بفعالية؛ ويمكن أن يكون للعلم والتكنولوجيا والابتكار أن تشكل أدوات لتغيير قواعد اللعبة من أجل تعزيز التنمية في أقل البلدان نمواً.

٣٦ - وختم بيانه بالترحيب بعملية متابعة تنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، فقال إن من الأهمية بمكان بلورة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تتعزز ضمنها الصلة بين السلام والتنمية.

٣٧ - **السيد بولتريكوف** (كازاخستان): قال إنه في الوقت الذي تتوسع فيه الرؤى من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تنكمش الميزانيات. وثمة حاجة إلى إحراز المزيد من التقدم في مجال مكافحة الفقر المدقع، والتفاوت في الفرص، وأوجه عدم المساواة بين الجنسين، والبطالة بين الشباب. وقد أعلن بلده في الآونة الأخيرة أن المرحلة الثالثة من برنامجه للتحديث تتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠، مع التركيز على التحديث التكنولوجي وكذلك تحسين بيئة الأعمال التجارية والإنتاجية الاقتصادية والتنمية البشرية والإصلاحات المؤسسية. وباعتبار كازاخستان أكبر بلد غير ساحلي، فهي تبذل جهوداً من أجل تحسين البنى التحتية للنقل والأنابيب فيها، لا سيما بالتعاون مع الصين.

٣٨ - وأضاف يقول إن على الرغم من وفرة موارد الطاقة التقليدية، تلتزم كازاخستان بتطوير الاقتصاد الأخضر عن طريق تنويع مصادر الطاقة البديلة وتطويرها. واختارت موضوع ''طاقة المستقبل'' للمعرض الدولي ٢٠١٧ الذي استضافته أستانا في صيف عام ٢٠١٧. وبدعم من خمس وكالات تابعة للأمم المتحدة، تعمل كازاخستان على إنشاء المركز الدولي للتكنولوجيات والمشاريع الاستثمارية الخضراء. وفي أعقاب معرض ٢٠١٧، أنشأت أيضا مركز أستانا المالي الدولي ومركز المشاريع الناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

٣٩ - واستطرد قائلا إن وفد بلده يؤيد جهود الأمين العام الرامية إلى تنشيط أعمال المنظمة وتحسين تقديم الخدمات. وفي هذا الصدد، تعمل كازاخستان على إنشاء مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية في ألماتي، الذي سيركز على التنمية المستدامة والمساعدة الإنسانية والحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على التكيف.

٤٠ - **السيد جورجيو** (إريتريا): قال إن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة دخل عامه الثاني، لذا يكتسي كل من إعادة تنظيم أطر السياسات، وتعبئة الموارد البشرية والمالية، والبيئة الاقتصادية الدولية المؤاتية، أهمية حاسمة. ويمثل رأس المال البشري أهم مصدر للنمو. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، تشمل استراتيجية التنمية في بلده توفير خدمات التعليم المجاني من مرحلة الحضانة إلى المستوى الجامعي فضلا عن الخدمات المجانية لتنمية المهارات والتدريب المهني. كما تركز الاستراتيجية على خلق فرص عمل الشباب، وتشجيع الاستثمار، وتوسيع القاعدة الضريبية والقضاء على الفساد. ويجري استثمار إيرادات قطاع التعدين في المحافظة على المياه، وفي البنى التحتية، والزراعة، والتنمية الريفية. وعلى الرغم من أن إريتريا تقع في منطقة معرضة للجفاف والتصحر وتغير المناخ، فقد خطت خطوات كبيرة نحو تحقيق الأمن الغذائي بفضل خطة رئيسية للمحافظة على المياه والتربة ساهمت في زيادة حصاد المحاصيل بأكثر من ثلاثة أضعاف في بعض المناطق عن طريق توزيع مشاريع الري على نحو استراتيجي.

٤١ - وأضاف يقول إن تعبئة الموارد المحلية يجب أن تُكمَّل بالاستثمار الأجنبي. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلده بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي مناقشة نظم تشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً في المنتدى المقبل المعني بتمويل التنمية. ويؤكد وفد بلده الصلة بين السلام والتنمية.

٤٢ - **السيد راتراي** (جامايكا): قال إن استمرار التباطؤ الاقتصادي العالمي والكوارث الطبيعية الأخيرة وضعت البلدان الصغيرة والضعيفة والمثقلة بالديون، مثل اقتصاد بلده، في موقف حرج. ومع ذلك، فخطة عام ٢٠٣٠ هي خريطة طريق من شأنها أن تؤدي إلى نتائج أفضل، لا سيما بفضل الحكم الرشيد والنمو الاقتصادي السريع.

٤٣ - وأضاف يقول إنه ينبغي تعبئة رؤوس أموال ضخمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ ومن الواضح أن النُّهج التقليدية لتمويل التنمية لن تكون كافية. وعلى الرغم من أن المساعدة الإنمائية الرسمية تظل عنصرا حاسما من عناصر التمويل، إلا أنها بعيدة أشد البعد من أن تكون كافية؛ ويبقى نصفها تقريبا فقط متاحا للإنفاق على التنمية بعد الإنفاق على بنود أخرى مثل المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث، والمساعدة التقنية، والتبادلات الثقافية وغيرها

من الأنشطة الحكومية ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، فقدت العديد من البلدان المتوسطة الدخل، بما فيها جامايكا، الوصول إلى نوافذ التمويل الميسر فور خروجها من وضع أقل البلدان نمواً.

٤٤ - وتابع يقول إن مصدر التمويل من أجل التنمية الأكثر استقراراً على المدى الطويل هو الموارد المحلية التي تتم تعبئتها من خلال جمع الضرائب وغيرها من مصادر الإيرادات العامة، لكن ينبغي زيادة هذا التمويل زيادة كبيرة لكفالة تحقيق الأهداف. وتتفاقم المشكلة بسبب التحديات التي تواجه قدرة البلدان المنخفضة الدخل في تحصيل الضرائب.

٤٥ - وواصل قائلا إنه يجب البحث في آفاق تعبئة التمويل الخاص المحلي. ويمكن تحسين الاستفادة من الإدماج المالي والأطر التنظيمية الفعالة والابتكار المالي من أجل الوصول إلى هذا المصدر. بيد أنه، بالنسبة للعديد من البلدان النامية، سيتطلب ذلك زيادة مستويات المدخرات المحلية وزيادة تطوير الأسواق المالية المحلية. فالمال وحده لن يكفي؛ وتكتسي جودة التمويل أهمية بالغة من أجل الحث على تحقيق نتائج إيجابية في الأهداف المتعددة.

٤٦ - واسترسل يقول إن حكومة بلده وافقت على خريطة طريق لتنفيذ الأهداف تم فيها تحديد الخطوات الحاسمة، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية. ويكمن التحدي الحقيقي في تنفيذ السياسات والبرامج التي من شأنها أن تؤدي إلى تسريع إحراز التقدم المستدام في سياق القيود المالية. وختم بيانه قائلا إن من المهم تحديد أولويات الإجراءات المحفزة التي يمكن أن تشجع إحراز التقدم في تحقيق الأهداف والغايات المتعددة في آن واحد.

٤٧ - **السيد أندامي** (كينيا): قال إن تغير المناخ يعرقل سبل معيشة الملايين من الناس في منطقته ويؤدي إلى نشوب نزاعات على الموارد الطبيعية المتناقصة، ولا سيما الأراضي الصالحة للزراعة والمياه، ويكلف كينيا سنوياً ما يقارب ٣ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. ولمواجهة تغير المناخ، يجدر أن يشارك عدد أكبر من الدول الأعضاء في الاجتماع الثالث لجمعية الأمم المتحدة للبيئة المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ في نيروبي. وفي هذا الصدد، قال إن وفد بلده يرحب بالاعتراف بموئل الأمم المتحدة بوصفه مركز التنسيق بشأن التوسع الحضري المستدام والمستوطنات البشرية المستدامة في إطار تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

٤٨ - وأردف قائلا إن الزراعة هي عماد الاقتصاد الكيني، وتوفر فرص عمل لأكثر من ٨٠ في المائة من سكان الريف في البلد. وتابع يقول إن حكومة بلده لهذا السبب تعطي الأولوية للزراعة كوسيلة لتحقيق التنمية الوطنية، من خلال تدخلات تشمل، في جملة أمور، مدخلات الإنتاج الزراعي المدعومة، وتحسين الهياكل الأساسية الريفية، وإعادة تنشيط برامج الري القائمة والتوسع فيها.

٤٩ - ونظرا للدور الحاسم الذي يؤديه النظام المالي في التنمية الاقتصادية، تتوخى خطة التنمية الوطنية لحكومته، ”رؤية عام ٢٠٣٠“، قيام قطاع مالي مبتكر وقادر على المنافسة عالميا يحشد المدخرات لدعم الاستثمار. ومن الضروري تعبئة الموارد المحلية لتحقيق التنمية المستدامة. وينبغي للحكومات أن تجد جهات فاعلة جديدة يمكن أن تلعب دوراً في هذا المجال. وفي الوقت نفسه، يجب على البلدان المتقدمة النمو الوفاء بالتزاماتها في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية. وقال إن حكومة بلده قامت بتعبئة الموارد المحلية بشتى الطرق، ولا سيما من خلال برنامج للتحديث الضريبي يرمي إلى زيادة الإيرادات الضريبية. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بتعزيز تمثيل البلدان النامية في لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، وتطلعه إلى إنشاء هيئة حكومية دولية معنية بالمسائل الضريبية.

٥٠ - واسترسل قائلاً إن حكومة بلده تواصل الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الآخذ في النمو. وتم إنشاء وزارة وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأصبحت معظم الخدمات الحكومية متاحة الآن على الإنترنت.

٥١ - ولابد أن نتذكر أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مكمّل للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلا عنه. ولا بد من التنسيق بينهما لضمان فعالية التعاون الإنمائي. وقال إن حكومته مازالت ملتزمة بمبادئ وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، واستضافت في أيار/مايو ٢٠١٧ حلقة عمل تقنية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٥٢ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، شاركت كينيا في الندوة الرفيعة المستوى لمنتدى التعاون الإنمائي؛ وهي تتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب المقرر عقده في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وبالنظر إلى أهمية التجارة من أجل النمو والتنمية المستدامة، ينبغي للدول الأعضاء أن تشارك بنشاط في المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية.

٥٣ - **السيد الخياري** (تونس): قال إن بلده خضع لعملية تاريخية بلغت ذروتها باعتماد دستور حديث وتقدمي وإجراء انتخابات حرة وشفافة، وهو تحول يجري تعزيزه من خلال إصلاحات متعددة. وقد انضمت تونس إلى شراكة الحكومات المنفتحة، وهو برنامج يرمي إلى زيادة الشفافية على الصعيد الحكومي، فضلا عن اتخاذ خطوات أخرى صوب تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة الذي يتعلق بالمؤسسات الفعالة والخاضعة للمساءلة.

٥٤ - وتسعى تونس إلى إنشاء نظام اقتصادي عادل وشفاف يتيح لها مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية. واسترسل قائلا إن اعتماد خطة إنمائية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ هو بمثابة خطوتها الأولى نحو إحداث هذا التحول في اقتصادها. وقد أدرجت أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية التي صممت بهدف إدماج مختلف المناطق في تونس من خلال تحديث الهياكل الأساسية، وتشجيع الاستثمار، وتيسير حصول الشباب على فرص العمل اللائق، وإعادة تنشيط الصناعات التحويلية، وتعزيز المعرفة والاقتصاد الرقمي. وبموجب الخطة، ستصبح تونس أيضا نقطة التقاء إقليمية تربط بين أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط.

٥٥ - ومضى قائلا إن القضاء على الفقر وبناء عالم عادل ومنصف يستوعب الجميع ويسوده السلام لا يزال حلما بعيد المنال، بالرغم من التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويجب تنشيط الشراكات الإنمائية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن المهم على وجه الخصوص مساعدة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في التغلب على الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها والضغوط الاجتماعية المصاحبة لها. ولا ينبغي أن تقتصر الشراكة العالمية من أجل التنمية على توفير التمويل بل ينبغي أن تدعم التصنيع وتطوير الهياكل الأساسية والاستثمار ونقل التكنولوجيا. ويجب تعزيز التعاون على مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، والتهرب الضريبي والفساد، فضلا عن التعاون السياسي والقضائي لتيسير استرداد الأموال.

٥٦ - واستطرد قائلا إن حكومته تواصل الكفاح من أجل المساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان بصفة عامة، اقتناعا منها بأن التنمية ستكون ضربا من المستحيل دون تمكين النساء والشباب. وتسهم الرياضة إسهاما كبيرا أيضا في التنمية والسلام. وتولي تونس الأولوية للتعليم والصحة وإيجاد فرص العمل من أجل مستقبل أفضل. وأعرب عن دعم حكومة بلده تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، ودعوتها إلى تعزيز موئل الأمم المتحدة لكي يتمكن من أداء دوره على نحو أفضل.

٥٧ - **السيد التينورس** (تركيا): قال إنه بينما توجد حاجة إلى تمويل التنمية ونقل التكنولوجيا والتعاون فيما بين بلدان الجنوب لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية هي أكبر وأهم مصدر للتمويل. وعلى مدى السنوات الـ ١٥ الماضية، كانت تركيا شريكا إنمائيا موثوقا به، حيث قدمت التعاون الإنمائي والمساعدة الإنسانية على حد سواء. ووفقا للبيانات الأولية لعام ٢٠١٦، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمتها ٦,٢ بلايين دولار، وهو ما يتجاوز النسبة المستهدفة البالغة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. وقد أرغمتها الأزمات الإنسانية في المنطقة وأجزاء أخرى من العالم على زيادة حصة المساعدة الإنسانية في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية. وبالنظر إلى أهمية تلبية الاحتياجات والتحديات المحددة للبلدان التي تمر بأوضاع خاصة، قدمت تركيا ما يقارب ٢٠ في المائة من مساعدتها الإنمائية الرسمية، باستثناء المعونة الإنسانية، إلى أقل البلدان نموا. وقال إن تركيا هي البلد المضيف لبنك التكنولوجيا لأقل البلدان نموا، وأنها التزمت بالمساهمة بمبلغ ٢ مليون دولار سنويا لمدة خمس سنوات لصالح البنك؛ كما أنها توفر أماكن العمل والمرافق وعددا من الموظفين مجانا. وأعرب عن دعوة وفد بلده الشركاء التقليديين وغيرهم من الشركاء الإنمائيين إلى دعم البنك في أقرب وقت ممكن. وستستضيف تركيا المعرض العالمي للتنمية فيما بين بلدان الجنوب لعام ٢٠١٧ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٥٨ - وفيما يتعلق بالإدماج الاجتماعي والحماية الاجتماعية، اللتين تحتلان مكانة بارزة في خطة عام ٢٠٣٠، وضعت تركيا برامج للمساعدة الاجتماعية تستهدف في المقام الأول القطاعات المنخفضة الدخل والهشة في المجتمع. وقال إن حكومة بلده تدعم أيضا التنمية الشخصية والمهنية للشباب، بوسائل من بينها تشغيل الشباب وسياسات الإدماج في سوق العمل. وقد أسفرت السياسات الرامية إلى تمكين النساء والفتيات وزيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة عن نتائج إيجابية.

٥٩ - وتضطلع الأمم المتحدة بدور قيادي في زيادة كفاءة الإدارة العالمية للمياه، وفقا للهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة؛ وتتمتع كيانات الأمم المتحدة القائمة بالقدرة على تنفيذ طائفة واسعة من الحلول. وبالرغم من التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ٧ المتعلق بحصول الجميع على الطاقة المستدامة، مازال ١,٢ بليون شخص في جميع أنحاء العالم لا يحصلون على الكهرباء. ويعتبر الاستثمار في قطاع الطاقة أمرا بالغ الأهمية؛ وتؤيد تركيا مبادرة الطاقة المستدامة للجميع.

٦٠ - وأشار إلى وجود حاجة إلى التعاون الإقليمي لوضع استراتيجيات مستنيرة بالبيانات للتخفيف من آثار العواصف الرملية والترابية، التي تشكل تحديا كبيرا للتنمية المستدامة. وتستلزم الطبيعة العابرة للحدود لتلك العواصف بذل جهود شاملة من جانب بلدان المصدر والبلدان المتضررة. وفي هذا الصدد، أعرب عن تقدير حكومته العميق للبرامج والمشاريع التي تنفذها مختلف هيئات الأمم المتحدة لمعالجة هذه الظاهرة التي تؤثر على بلده.

٦١ - وختم حديثه قائلا إنه يلزم إدخال تحسينات كبيرة على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لجعل خطة عام ٢٠٣٠ حقيقة واقعة. ولذلك فإن حكومة بلده تؤيد تماما عملية الإصلاح التي يقودها الأمين العام، والتي تهدف إلى تحقيق المزيد من الفعالية والكفاءة والاتساق والمساءلة في المنظومة. ويجب أن تنفذ هذه العملية بطريقة شفافة وشاملة ومنسقة تنسيقا جيدا.

٦٢ - **السيد دونيفالو** (فيجي): قال إن هناك حاجة إلى اتباع نهج متوازن ومتكامل لضمان تمكن الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل فيجي من تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية وبيئية مستدامة. وينبغي أن تسترشد أعمال الأمم المتحدة بشأن ركائز التنمية الثلاث بإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، التي تنص على تعزيز الشراكات بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي. وعلى النحو المبين في مسار ساموا، يتعين وضع آليات تمويل للتصدي للتحديات الإنمائية الخاصة التي تواجهها تلك الدول بسبب الكوارث الطبيعية.

٦٣ - وأردف قائلا إن التمويل الإنمائي الفعال، وتوفير التعليم للجميع، ونقل التكنولوجيا، والشراكات الدائمة، فضلا عن الرصد والاستعراض القويين للتقدم المحرز، عوامل أساسية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وفيما يتعلق بالرصد، سلط الضوء على أهمية عملية الاستعراض الوطني الطوعي، وتقرير الأمين العام المعنون ”التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة“(E/2017/66) الذي يقدم لمحة عامة عن التقدم المحرز.

٦٤ - وينبغي للدول الأعضاء أن تكفل متابعتها تنفيذ الالتزامات الطوعية التي يتم التعهد بها في مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، وأن تعمل على ضمان احتفاظها بالزخم المتحقق من جراء الدعوة إلى العمل. ويلزم اتباع نهج متعدد الأطراف من أجل التصدي للأخطار التي تهدد المحيطات في العالم وتؤثر على جميع البلدان. وترتبط صحة المحيطات ارتباطا وثيقا بتغير المناخ، الذي يؤثر على البلدان بشكل عشوائي، بالرغم من أن بعض البلدان يتحمل نصيبا من المسؤولية يفوق ما يتحمله غيرها. واسترسل قائلا إن فيجي، بوصفها رئيسة الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، تشجع اللجنة على استكشاف نهج ابتكارية وتكنولوجيات وسبل للتمويل وبحث إمكانية إقامة الشراكات للتعجيل بالإجراءات المناخية وبناء قطاع محيطات أقدر على امتصاص الصدمات.

٦٥ - **السيد بارو** (السنغال): قال إنه لكي تكون خطة عام ٢٠٣٠ ناجحة، يتعين تكييف نظام الحوكمة الاقتصادية العالمية لمواجهة التحديات الراهنة؛ ويجب توفير تمويل فعال ويمكن التنبؤ به من خلال إقامة شراكات مع الجهات المتعددة صاحبة المصلحة استنادا إلى خطة عمل أديس أبابا؛ ويتعين تعزيز الاستثمارات العامة والخاصة، بما يكفل مواءمة التمويل مع الأولويات الإنمائية للبلدان. كما أنه مازال من المهم للغاية أن تفي البلدان المتقدمة النمو بأهدافها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وأن يتم التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة وعمليات الاحتيال الضريبي والتهرب من دفع الضرائب، وكلها تمثل عقبات كأداء في طريق التنمية.

٦٦ - ومن الضروري زيادة الشفافية في إدارة الصناعات الاستخراجية وآليات التمويل الإنمائي المبتكرة إلى جانب تنشيط التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتعزيز التعاون مع مصارف التنمية المتعددة الأطراف والإقليمية وتعزيز نقل التكنولوجيا وبناء القدرات. ويجب جعل الدين السيادي أكثر قابلية للإدارة من خلال تيسير فرص الحصول على الائتمان وتخفيف عبء الدين وتبسيط إجراءات التمويل.

٦٧ - وقال إن الملكية الوطنية عامل أساسي في نجاح خطة عام ٢٠٣٠. وأضاف قائلاً إن حكومة بلده أعادت توجيه سياستها الوطنية لتحسين مواءمتها مع الأهداف العالمية؛ وينصب تركيز السياسة الوطنية على الاستراتيجيات المتكاملة للحد من الفقر، التي تهدف إلى تحسين نوعية حياة أشد الفئات ضعفا، ولا سيما النساء والشباب، وتحفيز النمو الاقتصادي على حد سواء. ويجري تنفيذ مجموعة من البرامج المتعلقة بالنمو الاقتصادي الشامل والمستدام في إطار خطة التنمية الوطنية الحالية.

٦٨ - ويجب اتخاذ الإجراءات المتصلة بالتكيف والتمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات المبينة في اتفاق باريس، على أساس مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة. وتتطلب أزمات الهجرة الحالية، التي تسبب مآسي إنسانية لا حصر لها، استجابة جماعية عاجلة. فالكوارث الطبيعية وتدهور الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى والاحترار العالمي كلها عوامل تهدد بلايين الأرواح والأرض نفسها. وفي مواجهة هذا الوضع القاتم، يجب على الدول الأعضاء أن ترتقي إلى مستوى التحديات التي تواجهها، وأن تترجم الالتزامات بشكل حاسم إلى أفعال.

٦٩ - **السيدة جيموفيتش** (صربيا): قالت إن استراتيجية بلدها الإنمائية قوامها القضاء على الفقر، وإيجاد فرص العمل، واستيعاب الجميع، وتوفير التعليم الجيد، والرعاية الصحية، على أساس من السلام. وقد أسفرت السياسات التي تركز على النمو الاقتصادي والعمالة، ولا سيما عمالة الشباب، عن نتائج هامة في السنوات القليلة الماضية. وأضافت أن حكومتها تركز أيضا على المساواة بين الجنسين والقضاء على العنف ضد النساء والفتيات، فضلا عن إيجاد مجتمع شامل للجميع يتسم باحترام سيادة القانون وتوفير العدالة للجميع.

٧٠ - وأردفت قائلة إن حكومتها أنشأت فريقا عاملاً مشتركا بين القطاعات لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني. ويكلف الفريق العامل بتحديث الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وترتيب الأولويات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وصبغها بصبغة وطنية، ورصد التنفيذ، وتنسيق عمل الوكالات ذات الصلة، وإعداد التقارير الوطنية، بما في ذلك الاستعراض الوطني الطوعي. ويعتزم الفريق العامل، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، عقد مؤتمر إقليمي تشارك فيه البلدان المجاورة بخبراتها في تنفيذ الأهداف. وأضافت قائلة إن حكومتها أبرمت، في أيار/مايو ٢٠١٦، اتفاقا مع فريق الأمم المتحدة القطري على إطار للشراكة مع الأمم المتحدة من أجل التنمية مدته خمس سنوات؛ ويوفر الإطار خريطة طريق لتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون، وتنمية الموارد الاجتماعية والبشرية، والتنمية الاقتصادية، والنمو والعمالة، وحماية البيئة، والاستجابة لتغير المناخ، وبناء مجتمعات قادرة على الصمود، وإدماج الثقافة في عملية التنمية المستدامة.

٧١ - وأضافت قائلة إن بلدها صدق على اتفاق باريس من منطلق وعيه بالخطر الجسيم الذي يشكله تغير المناخ والحاجة إلى التخفيف من آثاره والتكيف معه. وأعربت عن اعتقاد حكومتها أيضا في ضرورة إيجاد حل شامل يعالج الأسباب الجذرية لأزمة اللاجئين والمهاجرين الحالية. وختمت كلامها قائلة إن وفد بلدها يرحب بمبادرة الأمين العام بشأن إصلاح الأمم المتحدة؛ وعلى وجه التحديد، يكتسي الإصلاح المقترح لمنظومتها الإنمائية أهمية بالغة من أجل اتباع نهج منسق لبناء القدرات.

٧٢ - السيد **مباركي** (الجزائر): قال إن بعد عامين من اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، لم يتحقق توافق في الآراء بشأن كيفية تحسين إدماج النظام المالية والتجارية العالمية، حتى داخل اللجنة. ولا يمكن التعامل مع التجارة والتمويل والتنمية بطريقة مجزأة. وأضاف أن التجارة تعد محركا للنمو وتعزز الإنتاجية بطريقة غير مباشرة؛ ولها آثار تتصل بالتوزيع، وتشمل أيضا التشغيل. وقال إن وفد بلده يحث الأمين العام على أن يستكشف الروابط بين التجارة والاستثمار عند إعداد التقارير وأن يقدم مبادئ توجيهية في هذا الصدد. وأضاف أن الوفد سرَّه أن يرى صندوق النقد الدولي وقد ابتعد عن اهتمامه التقليدي بالتدفقات المالية الدولية وخفض الميزانيات إلى معالجة التطورات السياسية - بما في ذلك بعض التطورات التي تقع في البلدان المتقدمة النمو - التي يمكن أن تعرقل التكامل الاقتصادي الدولي. وأعرب عن الأمل في أن يواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي مداولاته بشأن إدماج السياسات الاقتصادية والإنمائية.

٧٣ - وأضاف أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ينبغي تعديلها بحيث تتناسب مع احتياجات البلدان، لا سيما احتياجات البلدان النامية. والمساءلة والشفافية هما من المكونات الرئيسية لعملية الإصلاح الفعالة، شأنهما شأن كفالة ما يكفي من الموارد البشرية والمالية واللوجستية. وينبغي أن يسعى أي جهد للإصلاح إلى تحسين قدرة النظام الحالي.

٧٤ - السيدة **فيفيس بالمانيا** (أندورا): قالت إن مجال التعليم لا يزال يواجه تحديات هائلة، مثل الحاجة إلى تعميم الإلمام بالقراءة والكتابة. وأضافت قائلة إن التغييرات من قبيل التحضر، وفتح الأسواق، والثورة الرقمية، جعلت التعليم عالي الجودة، على النحو المنصوص عليه في الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، أمرا أساسيا؛ وإن التعليم له تأثير شامل، ولا سيما عندما يكون موجهاً نحو التنمية، ويمكن أن يوفر أساسا للعمل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

٧٥ - وأشارت إلى أن دستور أندورا الوطني قنن الواجب المتمثل في تسليم بيئة محفوظة على نحو جيد إلى الأجيال المقبلة. وللوفاء بهذا

الالتزام، تتخذ حكومة بلدها إجراءات لحماية التنوع البيولوجي والمناطق الريفية. وتركز الحكومة على استخدام مصادر طاقة نظيفة ومتجددة وعلى الابتكار، وتشجع التكنولوجيات الملائمة للبيئة مثل المركبات الكهربائية والسيارات بدون سائق. والمدارس هي من الجهات الحليفة في إطار مكافحة تغير المناخ، لأن لها القدرة على تعزيز الممارسات الجيدة، التي يمكن من ثم نشرها. والمساواة بين الجنسين مبدأ غير قابل للتغيير؛ ويجب بذل كل جهد ممكن لتحقيق تمكين النساء والفتيات من خلال التدريب وإشراكهن في كل جانب من جوانب الحياة الاقتصادية.

٧٦ - وأضافت قائلة إن جميع البلدان يجب عليها أن تستجيب للظروف المتغيرة في عالم يتسم بالترابط والشفافية والتنافسية ويتسم سكانه بالشباب. وقالت إن حكومة بلدها أنشأت وكالة عامة لتحديد القطاعات الاقتصادية الناشئة وتوجيه عمل الشركات في تلك المجالات. وتركز هذه الوكالة تركيزا خاصا على إيجاد قطاعات مدرة للدخل وقادرة على النمو في بلد لا يزال يعتمد اعتمادا كبيرا على السياحة كمصدر للدخل، على الرغم من صعوبة الوصول إليه عن طريق الجو أو السكك الحديدية.

٧٧ - وأردفت قائلة إن الإصلاح الجاري لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أمر أساسي في ظل تنوع وتعقد المسائل التي تعنى بها المنظمة؛ وينبغي ألا يقتصر التركيز على تحسين الأداء فحسب، بل يجب أن يشمل أيضا تعزيز قدرة المنظومة على الاستجابة.

٧٨ - السيد **سيسيلو** (جزر سليمان): قال إن إسهام بلده في الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة وإن كان صغيرا للغاية، فإن جزر سليمان قد وضعت لنفسها إسهامات طموحة محددة على الصعيد الوطني بموجب اتفاق باريس. وفيما يتعلق بالطاقة المتجددة، قررت حكومة بلده التركيز على الطاقة الشمسية والطاقة المائية. وأكد أن تكنولوجيات الطاقة في جزر سليمان يجب أن تكون قادرة على الصمود أمام الأعاصير بأنواعها، وأن تكون قادرة على التكيف في بيئة تزخر بعوامل التآكل، وأن تكون قادرة على توفير الطاقة إلى المناطق النائية، وأن تتطلب صيانة قليلة، دون الحاجة إلى فريق دعم تقني مدرب تدريبا عاليا. ويعد إيجاد تكنولوجيات قابلة للاستمرار من ثم أمرا بالغ الصعوبة، وهناك حاجة إلى دعم قوي في مجال تطوير الطاقة المتجددة. ويشكل توفير مياه شرب نظيفة تحديا مستمرا، لا سيما في الجزر المرجانية والجزر الاصطناعية في البلد، حيث تكون مصادر المياه العذبة محدودة للغاية. ويتسم تحسين تجميع المياه وتخزينها بأهمية بالغة، وبخاصة في ضوء تنبؤات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بأن حالات الجفاف ستكون أطول وأشد وطأة.

٧٩ - وقال إن توفير الغذاء الصحي أيضا أمر محفوف بالصعوبات. ويعتمد سكان جزر سليمان تقليديا على الأسماك كمصدر أساسي للبروتينات، إلا أن الموارد السمكية في خطر: فمن المتوقع أن تؤدي التغيرات في درجة حرارة المياه إلى دفع أسماك التونة إلى التحرك باتجاه الشرق في المحيط الهادئ، بعيدا عن معظم البلدان الواقعة غرب منطقة المحيط الهادئ. وقال إن بلده بحاجة إلى توفير محاصيل غذائية تتحمل الجفاف وتسرب المياه المالحة. وعلاوة على ذلك، فإن العولمة تعني أن يستورد البلد مواد غذائية غير صحية، وهو من أسباب معاناة الكثير من المواطنين من الأمراض غير المعدية، مثل السكري وأمراض القلب ومشكلات الكلى.

٨٠ - ويؤدي تغير المناخ إلى آثار عديدة في جزر سليمان، شأنها في ذلك شأن غيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومنها الظواهر الجوية الشديدة، وارتفاع درجات حرارة البحر، وابيضاض المرجان، وتحمض المحيطات، وارتفاع مستوى سطح البحر، وزيادة عدد الحشرات التي تحمل الأمراض ونضوب الأرصدة السمكية. وأشار إلى أن التكيف مسألة معقدة، ومن ثم هناك حاجة إلى خطة وطنية - وينبغي لهذه الخطة أن تتضمن إدخال تحسينات على الهياكل الأساسية الساحلية وذلك حماية الشعاب المرجانية وإدماجها في المحميات البحرية، من أجل ضمان ترك ما يكفي من الأنواع المرجانية بحيث يمكن لبعضها أن يتطور ويتأقلم مع ارتفاع درجات حرارة المياه. وهناك حاجة إلى تحسين الرعاية الصحية والبحوث للوصول إلى محاصيل تتحمل الجفاف أو الملوحة، وإلى نظم الإنذار المبكر.

٨١ - وأضاف أن تغير المناخ، بصرف النظر عن الجهود المبذولة، سيواصل إحداث تأثير، الأمر الذي يجعل من نظم التعافي أمرا أساسيا. ويجب إنشاء صناديق خاصة للكوارث الناجمة عن تغير المناخ ووضع خطط إقليمية للتأمين ضد أضرار تغير المناخ من أجل كفالة تقاسم تكاليف التعافي. وأشار إلى أن اتفاق باريس وغيره من الاتفاقات الدولية ذات الصلة يجب أن تُترجم إلى عمل على أرض الواقع من أجل مساعدة المجتمعات المحلية الريفية في بلدان مثل بلده، التي عانت من أسوأ أشكال الخراب المتصلة بتغير المناخ.

٨٢ - السيدة **ناسون** (أيرلندا): قالت إن هناك حاجة إلى نظام متعدد الأطراف يتسم بالقوة والثقة من أجل تحقيق الغايات الطموحة إلى حددتها الدول الأعضاء لنفسها في خطة عام ٢٠٣٠، وخطة

عمل أديس أبابا، واتفاق باريس. وأضافت قائلة إن أيرلندا ترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، فضلا عن الإصلاحات الجارية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وقالت إن حكومة بلدها تولي أهمية خاصة لتحلي الأمم المتحدة بالاتساق والفعالية والمساءلة على الصعيد القطري، وتتطلع إلى صدور مقترحات لتحسين العمل على أرض الواقع، في المجالات التي تشتد فيها أهمية العمل.

٨٣ - وأشارت إلى أن أيرلندا تشعر بالفخر بأن تكون مرتبطة بمبادرة تسليط الضوء التي أطلقها مؤخرا الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بغرض القضاء على العنف ضد النساء والفتيات. وتتطلع حكومة بلدها إلى الفرصة لتعزيز المساواة بين الجنسين، والتي يمكن أن تتحقق من خلال رئاسة أيرلندا للجنة وضع المرأة في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. ولا تزال المساواة بين الجنسين تشكل ركيزة رئيسية من ركائز السياسة الإنمائية لبلدها.

٨٤ - وأضافت قائلة إن أيرلندا دولة جزرية صغيرة عانت من مجاعة مدمرة في منتصف القرن التاسع عشر، ولكنها أصبحت البلد الرائد في العالم في مجال الأمن الغذائي، وهو تحول لا تزال تسترشد به سياستها الخارجية والإنمائية. وتتمثل أولوياتها في الإسهام في القضاء على الجوع، وتعزيز القدرة على الصمود، وتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي الشامل. وتستلزم التحديات المترابطة المتعلقة بتغير المناخ، والهجرة، والأزمات الإنسانية، والنمو الاقتصادي الشامل، وعدم تخلف أحد عن الركب، جهدا عالميا من أجل التوصل إلى حلول لهذه المشكلات، التي تؤثر على البشرية جمعاء.

٨٥ - السيدة **الدهماني** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن بلدها قد أنشأ لجنة لصياغة خطة وطنية شاملة تجمع بين القطاعات كافة لدعم أهداف التنمية المستدامة، بالتنسيق مع الجهود الدولية. وعلى الصعيد الدولي، عززت الإمارات العربية المتحدة شراكاتها مع المجتمع الدولي بغية تعزيز التنمية المستدامة بجميع جوانبها. واضطلعت الإمارات العربية المتحدة بدور استراتيجي بوصفها من أهم البلدان المانحة، وأسهمت في المشاريع الإنمائية في جميع أنحاء العالم. فقد أسهمت في عام ٢٠١٦ بأكثر من ٦ بلايين دولار أي ١,١٢ في المائة من دخلها القومي الإجمالي، في صورة مساعدات إنمائية. وقالت إن بلدها اعتمد أيضا نهجا مبتكرا في توثيق المعونة الخارجية من أجل قياس التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ومن بينها الأهداف ١ و ٨ و ١٧ التي تلقت حوالي ٧٠ في المائة من مجموع المعونة الأجنبية.

٨٦ - وأعربت عن تأييد وفد بلدها لجهود الأمين العام الرامية إلى زيادة شفافية وفعالية وكفاءة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وشددت على أهمية تعميم المنظور الجنساني في عملية الإصلاح، ولا سيما بالنسبة إلى الوظائف القيادية.

٨٧ - السيد **كوستا شافيز** (تيمور - ليشتي): قال إن تيمور - ليشتي قد أحرزت تقدما كبيرا منذ أن استعادت استقلالها قبل ١٥ عاما. وأردف قائلا إن البلد، مدفوعاً بالهدف المتمثل في أن يصبح ضمن الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل بحلول عام ٢٠٣٠، يشرع حاليا في عملية إنمائية تسترشد بخطته الإنمائية الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠. وأضاف قائلا إن حكومة بلده أنشأت فريقا عاملا معنيا بأهداف التنمية المستدامة، حقق المواءمة بين الخطة الإنمائية الاستراتيجية وخطة عام ٢٠٣٠. وتركز الخطة على أربعة مجالات رئيسية هي تنمية رأس المال الاجتماعي، والاقتصاد، والبنية الأساسية، والهيكل المؤسسي.

٨٨ - وأشار إلى أن تيمور - ليشتي تسعى إلى تقليل اعتمادها على النفط من خلال تطوير قطاعي الزراعة والسياحة. وتتمثل أولوياتها في مجال التنمية المستدامة في توفير فرص العمل للشباب (أكثر من ٧٠ في المائة من سكان البلد تقل أعمارهم عن ٢٥ عاما)، وبناء مهارات العمل، وتطوير الصناعات الاستراتيجية، مع التركيز بوجه خاص على تنمية القطاع الخاص من أجل تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتحسين البنية الأساسية لدعم التنمية الريفية وزيادة كفاءة تقديم الخدمات العامة.

٨٩ - وقال إن تيمور - ليشتي استضافت في أيار/مايو ٢٠١٧ مؤتمرا بعنوان ''المؤتمر العالمي بشأن خطة عام ٢٠٣٠: خريطة طريق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول الهشة والمتضررة من النزاع''. وأدى المؤتمر إلى اعتماد خريطة طريق لعام ٢٠١٧، تستند إلى خمسة عناصر تمكينيه هي: الإدماج والتوعية والمشاركة؛ والمؤسسات الفعالة واللامركزية؛ والتخطيط ووضع الميزانية والرصد على نحو متكامل؛ وإطار التمويل في المستقبل؛ والشراكات التحويلية.

٩٠ - وأضاف قائلا إن الشراكات على جميع المستويات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والتي تستند إلى رؤية تركز

على الناس والكوكب، محورية لنجاح خطة عام ٢٠٣٠. ومن المهم تلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الخارجة من النزاعات أو التي تكون في حالة نزاع أو تعاني من الهشاشة؛ وفي هذا الصدد، هناك ترحيب باقتراح إبرام ميثاق عالمي للتمويل. ويجب تعبئة الموارد المالية لدعم البلدان النامية في صورة استثمارات طويلة الأجل، تشمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ذات الأهمية الكبيرة لقطاعات مثل الطاقة المستدامة، والبنية الأساسية، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٩١ - **كبير الأساقفة أوزا** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن المؤسسات السياسية والثقافية والاجتماعية، في جميع أنحاء العالم، تواجه بشكل متزايد آثار نظام اقتصادي عالمي لا يعترف بمحورية الإنسان. وتتجلى آثار عدم الاعتراف بهذه المحورية في يأس الناس الذين يخاطرون بحياتهم بحثا عن مستقبل أفضل، والمفارقة المتمثلة في المشردين الجائعين تحت ظلال ناطحات السحاب المصممة ببذخ فج في أغنى مدن العالم، واستمرار اتساع الفجوة بين الموسرين والمعوزين، وكفاح أشد فئات السكان حرماناً للحصول على أبسط الخدمات الأساسية، وزيادة التسييس والاستقطاب المحيطين بالعديد من المسائل. وعلى الرغم من أن إحدى غايات أهداف التنمية المستدامة هي توجيه الجهود المبذولة، فلا بد من تحديد الرؤية والأسس. ولا بد للقادة السياسيين وكبار الاقتصاديين وقادة المجتمع المدني من تحديد الالتزام ببناء مجتمعات عالمية ومحلية تتمحور حول الإنسان. ومن شأن الموضوع العام للدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، ”محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام“، تيسير إعادة تركيز الجهود، لمساعدة الجميع دون استثناء على العيش في سلام وكرامة وصحة.

٩٢ - وقال إن النهج المركز على الأشخاص يؤكد إدماج كل فرد وحرمة كرامته لذاته، وحريته. وينبغي الكف عن تفضيل المكاسب الاقتصادية أو السياسية الفردية القصيرة الأجل على التنمية البشرية المتكاملة. والتنمية البشرية المتكاملة تعني التكامل بين مختلف شعوب الأرض، كي يتسنى تقاسم الموارد والقضاء على عدم المساواة من خلال التضامن؛ وتكامل عناصر الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأسرية والدينية؛ والتكامل بين الفرد والمجتمع، بحيث تنتهي المنافسة بينهما؛ وتكامل الجانبين البدني والروحي الإنسان، لأن التنمية لا تتمثل في مجرد تراكم الثروة. وتتطلب التنمية البشرية المتكاملة سياسات على صعيد الاقتصاد الكلي وسياسات اجتماعية وبيئية تكفل تلبية الاحتياجات المترابطة للبشر بشكل كلي. ويجب تعزيز هذه الجهود من داخل المجتمعات المحلية، مع مشاركة المجتمع الدولي لتقديم الدعم السياسي والمالي والتقني عند الاقتضاء.

٩٣ - واختتم قوله بأن تجديد الالتزام بالتنمية البشرية المتكاملة لن يدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة فحسب، بل من شأنه أيضا أرساء الأسس للمناقشات بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. فلا بد من تجديد الإيمان بالتعاون المتعدد الأطراف. والكرسي الرسولي على استعداد للعمل على تحقيق رؤية التنمية العالمية المرتكزة على محورية الإنسان وكرامته.

٩٤ - **السيد أبو شاويش** (المراقب عن دولة فلسطين): قال إن تغير المناخ يترك آثارا وخيمة على أضعف الفئات، ويحفز حركات الهجرة الجماعية. فأفريقيا تعاني من مشاكل التدفقات المالية غير المشروعة والديون. والسعي إلى تحقيق توافق دولي في الآراء بشأن الوسائل والآليات اللازمة لمواجهة هذه المشاكل يقع في صميم كل من خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس.

٩٥ - وقال إن استحالة فصل التنمية عن السياسة تتمثل في الوضع الفلسطيني. فالعاصمة الفلسطينية، القدس الشرقية، معزولة تماما بنقاط التفتيش، ولا يزال الحصار الكامل المفروض على قطاع غزة يقطع سبل الوصول إلى الأسواق الخارجية. وتفتقر فلسطين إلى السيطرة على مواردها المائية ولا تملك حتى عملة خاصة بها. ويستمر الاحتلال الإسرائيلي في سياسة التطهير العرقي التي ينتهجها ويواصل بناء الجدار العازل رغم إفتاء محكمة العدل الدولية بأن تشييد الجدار غير قانوني. ولا يمكن الحديث عن تنمية فلسطين لأن اقتصادها يظل معتمدا على الاقتصاد الإسرائيلي حيث نصيب الفرد فيها من الدخل يساوي ١١ مرة نصيب الفرد من الدخل في فلسطين.

٩٦ - وأضاف قائلا إن قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) يؤكد من جديد أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات، بما في ذلك إنشاؤها في القدس الشرقية، ليست له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين، وأهاب بجميع الدول أن تميز، في معاملاتها ذات الصلة، بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ومن السبل التي يمكن بها للدول الأعضاء الإعراب عن دعمها لتحقيق التنمية والسلام إغلاق حدودها أمام المستوطنين والسلع التي ينتجونها في أرض دولة

فلسطين، وحظر شركاتها من الاستثمار في المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية.

٩٧ - **السيد دي لوز كاراجورجيادس** (المراقب عن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة): قال إن مهمة منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة هي تقديم المساعدة لمن هم في محنة، بصرف النظر عن الدين أو العرق أو الأصل أو السن. وقد لاحظت المنظمة علما مع الارتياح الإعلان الوزاري الصادر عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، الذي يعيد تأكيد مبادئ المجموعة المتمثلة في الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلالية فيما يتعلق بتوفير المساعدة الإنسانية، وكذلك تعزيز القانون الدولي الإنساني واحترامه، وهو موقف يتفق مع موقف المنظمة الرسمي.

٩٨ - وأشار إلى أن من الأمور الأساسية لتحقيق التنمية تهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية لإقامة نظم نقدية ومالية وتجارية عادلة ومستدامة. فالتجارة الدولية ينبغي أن تكون محركا للتنمية، وينبغي أن تؤدي المساعدة الإنمائية الرسمية دورا رئيسيا كذلك، في مجالات منها تسوية الديون الخارجية. وتعمل المنظمة في أكثر من ١٢٠ بلدا، مستعينةً بعلاقاتها الدبلوماسية مع ١٠٦ دول. وستواصل القيام بما تقوم به منذ أكثر من ٩٠٠ سنة: أي مساعدة الفقراء وأضعف الناس والعمل مع المجتمع الدولي على تقديم مساهمات حاسمة في التنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان وكرامته.

٩٩ - **السيدة موراكي غوتليب** (المراقبة عن غرفة التجارة الدولية): قالت إن منظمتها تشارك في مداولات اللجنة للمرة الأولى، إذ مُنحت مركز مراقب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. بيد أن الغرفة تشارك بنشاط في المحافل الدولية منذ عام ١٩٢٠ عندما اعتُمدت لدى عصبة الأمم للمشاركة في المؤتمرات الاقتصادية بصفة ممثل لقطاع الأعمال. وفي عام ١٩٤٦، مُنحت المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبعد ذلك شاركت في العديد من المناسبات والمؤتمرات المتعلقة ببناء القدرات في مجالات التجارة والاستثمارات والمسائل العالمية ذات الأهمية الحاسمة، مع التركيز على إشراك دوائر الأعمال بجميع أنحاء العالم في مكافحة الفقر والنهوض بالنمو الاقتصادي، لا سيما في البلدان النامية.

١٠٠ - وقالت إن غرفة التجارة الدولية تضطلع، منذ وقت ليس بالقصير، بدور مهم في مختلف مؤتمرات الأمم المتحدة ولجانها. ومضت ١٠٠ سنة تقريبا منذ أن أنشئت الغرفة في عام ١٩١٩ وتضم الآن أكثر من ٦ ملايين عضو في أكثر من ١٢٠ بلدا؛ غير أن هدفها، المتمثل في إقامة نظامين دوليين مفتوحين للتجارة والاستثمار من أجل تعزيز النمو الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة النمو على السواء بهدف تحقيق السلام والازدهار، لم يتغير. وأعربت عن امتنان الغرفة للفرصة المتاحة لها لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في أعمال الأمم المتحدة لتحقيق الهدف الجماعي المتمثل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٠١ - **السيد كوليشوف** (المراقب عن الصندوق المشترك للسلع الأساسية): قال إن الصندوق يعمل على إيجاد مصادر دخل مستدامة لأشد البلدان النامية ضعفا. والبلدان المستهدفة بخدماته تعاني باستمرار من الحرمان في التجارة العالمية بسبب عدم استقرار الأسعار وتقلبات العملة والتوقعات المتعلقة بالكمية والنوعية وتوافر الإمدادات. وهدفها الرئيسي هو الاستفادة من التمويل الإنمائي في شكل استثمارات للقطاع الخاص.

١٠٢ - وقال إن الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، بشأن تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، يتطلب مواءمة التمويل من جميع المصادر. فقد تبين من تقييم أجري مؤخرا أن نمو استثمارات القطاع الخاص، أو الاستثمارات المؤثرة، مقيد بسبب عدم وجود الأدوات اللازمة للاستثمار. فهناك فجوة بين الموارد المتاحة للاستثمار في خطة عام ٢٠٣٠ وتوافر المشاريع التي يمكن أن تستخدم هذه الموارد بفعالية؛ ولذلك يسعى الصندوق إلى سد هذه الفجوة لتمكين جميع الشركاء من الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. ويختتم الصندوق حاليا عملية إصلاح مكنته من استيعاب أشكال جديدة من الشراكات الإنمائية، كي يتسنى لجميع المشاركين في سلاسل القيمة العالمية للسلع الأساسية جني فوائد الإنتاج وتجارة السلع الأساسية بفعالية أكبر.

١٠٣ - وأشار إلى أنه، في الفترة من عام ٢٠١٣ إلى الوقت الراهن، مول الصندوق ٦٤ مشروعا تبلغ قيمتها الإجمالية ٤٦٨,١ مليون دولار، أسهم فيها بنسبة ١٠ في المائة، وهو المبلغ اللازم لتيسير استثمار القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، دخل الصندوق في شراكة مع سبعة من صناديق الاستثمار المؤثر تملك معا مبلغا مجموعه حوالي ٦٠٠ مليون دولار. وتبرهن أعمال الصندوق على إمكانية استخدام الأموال العامة لتهيئة فرص جذابة لذوي الاستثمارات المؤثرة الذين لهم القدرة على تخصيص موارد أكبر بكثير لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٠٤ - **السيدة موكافي** (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة): قالت إن منظمة الأغذية والزراعة قد عممت أهداف التنمية المستدامة في برنامج عملها وميزانيتها، ومنذئذ تعد المنظمة تقارير عن أعمالها بخصوص ١٥ من الأهداف. فالعالم يواجه تحديات معقدة تتطلب استجابة متكاملة. ومما يثير الانزعاج أن عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية المزمن قد ارتفع بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ من ٧٧٧ مليون شخص إلى ٨١٥ مليون شخص، بعد سنوات من الانخفاض. ويتمثل بعض الأسباب التي أدت إلى هذا الارتفاع في النزاعات وضعف القدرات المؤسسية والصدمات المتصلة بالمناخ والتباطؤ الاقتصادي. وتتبع تقرير عام ٢٠١٧ عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم التقدم المحرز نحو تحقيق الغايتين ١ و ٢ للهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، المتعلقتين بالقضاء على الجوع والقضاء على سوء التغذية، على التوالي، وتناول موضوع بناء القدرة على الصمود من أجل السلام والأمن الغذائي.

١٠٥ - وقالت إن منظمة الأغذية والزراعة، إلى جانب كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، نظمت اجتماعا لفريق من الخبراء بشأن الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، تحضيرا للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، تمخض عن بعض الرسائل الرئيسية وهي: من الضروري اعتماد نهج كلي إزاء الهدف ٢ وغاياته وإزاء الهدف ٢ في سياق خطة عام ٢٠٣٠ ككل، في ضوء الترابط بين الفقر والجوع؛ وأما النظم الغذائية فيجب أن تكون أكثر شمولا واستدامة وقدرة على التكيف؛ وأنه يجب النظر إلى سكان المناطق الريفية في المقام الأول بصفتهم من عوامل التغيير لا مستفيدين؛ وينبغي الاسترشاد بالاحتياجات المحلية في استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار في الزراعة، وينبغي أن يستند التطوير التكنولوجي إلى المعارف والخبرات التي تملكها المجتمعات الريفية ومجتمعات السكان الأصليين؛ ويجب وضع آليات حوكمة شاملة للجميع لضمان الإشراك في وضع السياسات وتعزيز المساءلة. وأخيرا، حثت الوفود على حضور الاحتفال بيوم الأغذية العالمي في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر.

١٠٦ - **السيد أحمد** (برنامج الأمم المتحدة للبيئة): قال إن نجاح خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس سيتطلب التنفيذ المتكامل للالتزامات والأهداف المتفق عليها عالميا. وفي الوقت الحالي، لا تزال نظم الأرض التي توفر الأساس الاجتماعي - الاقتصادي لبقاء الإنسان تقترب من نقاط الخطر لأن معدل استهلاك الموارد الطبيعية يتسارع ويتكثف. وكانت السنوات الثلاث السابقة أشد السنوات المسجلة حرارة. وتزايدت حالات الجفاف والعواصف والفيضانات. وفي صيف عام ٢٠١٧، واجهت الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي ضراوة عدة أعاصير.

١٠٧ - ومع ذلك، قال إنه لا يزال من الممكن تحويل نقاط الخطر تلك إلى نقاط تحول بفصل النمو الاقتصادي عن تدهور البيئة. فبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون شكل نموذجا لهذا النوع من النجاح الذي يمكن تحقيقه إذا اجتمعت الإرادة السياسية، ووضع السياسات على أساس العلم، والاهتمام بشواغل البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء، وتكامل جميع القطاعات، والابتكار التكنولوجي، في السعي إلى تحقيق هدف من الأهداف. وهذه العوامل كلها موجودة في تصميم أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس.

١٠٨ - واختتم قوله بأن للجنة، إلى جانب المنتدى السياسي الرفيع المستوى، دورا مركزيا في كفالة ترجمة التكامل والشمولية والشراكة على نحو فعال إلى عملية متعددة الأطراف لوضع السياسات. وفي الدورة السابقة، اضطلعت اللجنة بدور قيادي في المفاوضات بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. غير أنه ليس من الضروري انتظار الانتهاء من عملية الإصلاح لإجراء تحسينات تدريجية في تقديم الخدمات إلى الدول الأعضاء على المستويين المعياري والعملياتي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨:٢٥.